

نريد «ثورة تصحيح» أخرى



خالد محيي الدين



مصطفى كامل مراد



ممدوح سالم

الاحزاب الثلاثة المقيدة

ثورة تصحيح ١٥ مايو سنة ١٩٧١ فقررت « اقامة الاحزاب » وانما حصرتها وحاصرتها بنطاق الاتحاد الاشتراكي ؟ او ما قيل في نطاق مبادئ ثورة بولية الستة .. وتكون اشجع من هذا اذا قلنا لماذا لا تشمل ثورة التصحيح الاخرى التي نريدها المبادئ الستة نفسها؟؟ هل في العالم كله ما يمنع اي حزب من ان يعدل الدستور ، وهو ابو القوانين وله قدسيته فكيف نحرم الاحزاب من تعديل الدستور اذا كان يشمل هذه المبادئ الستة او ما هو من موالدها ؟ اي دستور في العالم غير قابل للتعديل ؟ ولماذا هذا العصر وهذا الحصار ؟ اخشى ان تكون اقامة الاحزاب على هذا الشكل غير منتج ، وغير سليمة وحسبنا ما سمعناه من الندوات التليفزيونية الخمس من صدام وارطام بين ممثلي الاحزاب الثلاثة الى ان خرجنا من هذه التندوات وكاننا لم نفهم شيئاً ، او فهمنا شيئاً مشوشاً لا ينتهي الى تحديد واستقرار؟! .. لماذا لا تعالج « ثورة التصحيح الاخرى » التي نطالب بها مبدأ ال ٥٠٪ للفلاحين وللعمال، ونحن الدولة الوحيدة التي قررت هذا القرار في العالم كله ؟ ولماذا لا نحد من التعليم والاختشاد غير منتج ؟ او هبط بمستوى التعليم هبوطاً ملحوظاً وهبط بكفاءة الخريجين هبوطاً ملحوظاً والى متى ؟ ولماذا يستمر « الاصلاح الزراعي » ابدياً وخالداً مع ان « المستاجرين » اصبحوا في الواقع « ملاكاً » بعد ان تفتت الملكيات ، واصبحت ثروات الملاك الصغار لا تطاول ثروات المستاجرين بعد ان انتبت الاحصائيات ان ربح الفسدان الواحد المستاجر لا يقل عن ٦٠ جنيهاً في العام ؟

الست ترى بعد هذا العرض المنطقي السليم اننا في حاجة الى « ثورة تصحيح اخرى » ؟؟

بقام: فكري أباطة

وليست فيها سيطرة على كل وسائل الانتاج وكذلك اشتراكية بريطانيا وفرنسا وايطاليا والسويد والنمسا وغيرها وغيرها؟ لماذا اخترنا هذه الاشتراكية الشيوعية في نظام الحكم - نظام الاحزاب ، ونظام القطاع العام الى اخر القسامية ؟ ثورة التصحيح الاخرى التي نريدها ، والتي نطالب بها تعديل اول ما تعديل اشتراكيته المستوردة من «موسكو» وبكين ودول اوربا الشرقية ؟؟

- اخشى ما اخشاه ان يقال عنا ان « الاشتراكية » التي اخترناها هي اشتراكية رשמالية «محتكرة» ليست هي التي وضعت يدها على كل وسائل الانتاج باسم القطاع العام ؟ ليست هي التي تصنع وتصصدر وتستورد ؟ ليست هي التي تشتري من الفلاحين القطن والارز والقصب وتبيئها بأسعار عالمية مرتفعة ؟ واذن فلا بد ان تعالج « ثورة التصحيح الاخرى » هذا الوضع فنفرج عن القطاع الخاص، وتمنحه من القوة بعض ما منحته للقطاع العام - وتضع الضمانات اللازمة لكيلا يستغل ولا يحتكر!؟ خذ مثلاً : ما هو الانفتاح ؟ هو فتوح الابواب على مصاريعها لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية مع منحها الامتيازات الهامة الجوهرية مما يطمئنها على استثمارها وارباحها ؟ ليست الدول العربية والاجنبية التي اقبلت على هذا الانفتاح الواسع النطاق « قطاعاً خاصاً » لا « قطاعاً عاماً »؟ ولماذا يحرم المصريون المستثمرون من مثل هذه المزايا فيكون هناك « قطاع خاص اجنبي » ولا يكون هناك في قوته وانتاجه « قطاع خاص مصري » ..

وجاءت « ثورة تصحيح اخرى » بعد

الدنيا كلها تتطور بين عام وآخر - وتتطور معها نظم الحكم في كل دول العالم فتعدل القوانين - وتحذف ما لا يجوز ان يبقى - وقد شاء الحظ السعيد لهذا البلد الامين ان يفد « انور السادات » رئيساً لهذه الدولة والامة فوثب ونباته الشجاعه الجريه واعلن « ثورة التصحيح » فافرج عن « المعتقلين » وافرج عن « القلم » والرقابة وافرج عن المحروسين ، واعاد للقانون وللعدالة وللحكم النزيه كرامتها ومكانتها فكانت « سيادة القانون » الى اخر القائمة الطويلة العريضة من غزواته وفتوحاته حتى شاء الله سبحانه وتعالى ان يتم نعمته عليه فانتهى انتصاره المدي الرنان في اكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وهكذا بارك الله في ثورة التصحيح التي كانت نعمة وبركة وقسوة لا في مصر وحدها ، وانما في العالمين العربي والافريقي ايضاً . . وقد عمرت « ثورة التصحيح » خمسة اعوام فهل نقنع بها او نطمع في المزيد ؟ لماذا لا تفد « ثورة تصحيح اخرى » تصحيح ما اثبتت تجربه « السنوات الخمس » انه في حاجة الى تصحيح اخر .

وابداً بالاشتراكية التي صححت ثورة التصحيح بعض ما خدنا، وبعض سلباتها الى ان وصفها الرئيس اكثر من مرة فقال: ان الاشتراكية ليست صنماً ، وهذا قول في الصميم فان الصنم لا يمكن ان يظل صنماً لا يتحرك ، ولا يتكلم ولا ينتج ولا يعمل وسالت نفسي ومنطقي هذا السؤال : من اين وفدت الينا هذه الاشتراكية ؟ وما هو مصدرها ؟؟ فاجابني المنطق السليم، والواقف اننا نقلناها من الاشتراكية الروسية والصينية - والشيوعية على اصدق واصح تعبير! وسالت نفسي: في العالم «اشتراكيات» كثيرة فلماذا اخترنا اشتراكية الحزب الواحد؟ والسيطرة على كل وسائل الانتاج من زراعية وصناعية وتجارية ، والاشتراكية الامريكية اشتراكية رأسمالية - وفيها احزاب غير الحزب الواحد ، وفيها ديمقراطية